الارتفاع الكبير في حركة التجارة الخارجية ووجود المؤسسات التعليمية والطبية القرويين على الانتقال اليها للعمل . ومع نمو الاسواق الداخلية جرى توسع في زراعة الخضروات كما ازداد الطلب على المنتجات القروية من زراعية مصنعة او حرفية، كما تصاعد الطلب في القرى على المنتجات المدينية والمنتجات المستوردة . وجلب الوضع الاقتصادي الجديد تحسنا في وضع الفلاحين المالكين والقاطنين في جوار المدن النامية،لكن الاستفادة الكبرى جاءت لصالح الرأسمالية التي استغلت الفلاح وزاد ثراؤها من جراء ارتفاع اسعار الاراضي في المدن وفي فلسطين عامة ، فاحتكرت التراكم الرأسمالي على حساب فقر طبقة الفلاحين .

واظهرت الدول الاوروبية اهتماما بالانتاج الزراعي الفلسطيني ، فصدرت فلسطين القمح وخصوصا شعير غزة وبئر السبع لجودته في صناعة البيرة(٤٧). كما بدأ يظهر اهتمام بريطانيا الواسع بانتاج الحمضيات ، فتوسعت اثر ذلك هذه الزراعة لتشمل مساحات كبيرة من منطقة يافا . ولا بد من التنويه هنا ان هذه الزراعة قديمة في يافا : بلغ عدد البساتين في اواخر العقد الثامن من القرن الماضي حوالي ٤٠٠ بستان مساحتها ٣٦٨ هكتارا(٤٨). استهلك قسم من الانتاج محليا وصدر الباقي الى مصر وقدر تومسون الربح من زراعة الحمضيات في الستينات من القرن الماضي بحوالي عشرة في المائة من رأس المال(٤٩). ارتفع ثمن تصدير البرتقال من ميناء يافا من ٢٦،٥ الف جنيه استرليني عام ١٨٨٥ الى ٢٩٧،٧ الفا عام ١٩١٣ (٥٠)، وشجع نجاح تصدير بعض المنتجات الزراعية الملاك الكبار على ادخال الالات الحديثة ، مثل المضخات الالية العاملة على الكاز بدلا من المضخات الهوائية ، واصبح تعدادها بالالاف عام ١٩٠٧(٥١). كما استعمل الملاك الكبار المحراث الآلي لزراعة الاراضي البور وجرى استئجار قسم منها من المستعمرات الاوروبية . واكدت هذه الظاهرة مقدرة الرأسمالية العربية النامية على استعمال الآلة الحديثة ، وتحمل تكاليفها الباهظة . ولم يكن الفلاح محافظا لدرجة انكار ما تراه عيناه من فوائد الطرق الزراعية الحديثة ، غير ان افتقاره الى رأس المال وقف حجر عثرة امام طموحه .

دخل المجتمع الفلسطيني قبل الحرب العالمية الاولى في مرحلة جديدة ، تتمثل في بزوغ عصر الرأسمالية وما تعنيه من تراكم لرأس المال وحركية استثماره . وجاء هذا التراكم اثر تطورات ادارية ومالية واقتصادية غيرت العلاقات المادية واعطت المجال لفئات عديدة اهمها الوجاهة التقليدية المتطورة وفئة التجار لاستحواذ هذا التراكم على حساب افقار الفلاحين والحرفيين التقليديين الذين فقدوا اسواقهم لمزاحمة السلع المستوردة لانتاجهم . بدأت الجماهير الفلاحية تنظر بنقمة الى طبقة « الافندية » ترى فيها السلطة المتحكمة بأرزاقهم وذلك من خلال سيطرتها على الادارة الرسمية بطريق مباشر وغير مباشر اي عن طريق الرشوة . وبدأت التجمعات الفلاحية تتخلى عن عزلتها وتتقبل السلع وادوات الانتاج الحديثة وكذلك وسائل النقل الحديثة . واتسع مجال ارتباطها القومي . واسهم تطور الملكية في تحررها من الاقليمية المحدودة ، لكن الارتباط العشائري ظل فاعلا يتمم واجبه في الحفاظ النسبي على الامن .

لم يحقق التطور الرأسمالي هذا تغييرا جذريا في البناء الاقتصادي ، أنجز فقط تصعيدا في التناقض الطبقي نتيجة تعديل نمط الملكية والتي جاءت لصالح اثرياء قطاع الخدمات . فشل الفلاح في ايجاد تنظيم جماعي جديد يحافظ على حقوق الافراد فظل مرتبطا بالنمط العائلي ـ السياسي القديم والمعرض في نفس الوقت للتفسخ بسبب نمو الملكية الفردية والمصلحة الخاصة . لكن هذا النمط التقليدي وجد مبررات لبقائه مثل المواظبة على وظيفته كوسيط بين الفرد والسلطة ، واستمد قسما من استمراريته من بقاء النمط